

## حجة تملك ووقف

صادرة عن القاضى سيد الدين أبى محمد عبد الله

لمنفعة عتيقة أبيه واسمها خطلوا ابنة عبد الله

### مقدمة توضيحية :

هذه الوثيقة محفوظة بمحكمة الأحوال الشخصية بالقاهرة، في محفظة تحتوى على أربع وثائق ، وهى بحسب ترتيبها الزمنى كالآتى (١) :

١ — وثيقة فاطمية ، وهى حجة وقف الملك الصالح طلائع بن رزيك .  
( ٢٠ ربيع الثانى ، ٥٥٤ هـ = ١١ مايو ، ١١٥٩ م ) .

٢ — وثيقة أيوبية ، وهى حجة وقف ابنة جمال الدين محمد .  
( ٢٤ ذو القعدة ، ٦٣٧ هـ = ١٧ يونيه ، ١٢٣٩ م ) .

٣ — وثيقة خاصة بالقاضى سيد الدين أبى محمد عبد الله ، وهى المنشورة هنا ،  
( ١٩ شعبان ، ٦٤٩ هـ = ٧ نوفمبر ، ١٢٥١ م ) .

٤ — وثيقة من أوائل عصر دولة المماليك الأولى ، وهى حجة وقف  
نحر الدين يعقوب بن أبو بكر بن أيوب  
( ١٢ شوال ، ٦٥١ هـ = ٥ ديسمبر ، ١٢٥٣ م ) .

وجميع هذه الوثائق الأربع غير منشورة ، والوثيقة المنشورة هنا مكتوبة على قطعتين من الرق موصولتين ، وطولها ١٢٩ سم ، وعرضها ٤٣ سم ، وأولها تالف . ويتخللها ثقب ، وخطها فى معظمه غير منقوط ، كما هو الحال فى العصر الأيوبي .

وموضوع هذه الوثيقة تنازل خطلوا ابنة عبد الله ، وهى جارية حشوية رومية الجنس مسلمة ، عن دار لها وفى حيازتها ، إلى ابن سيدها القاضى

سديد الدين أبى محمد عبد الله ، حتى لا تؤول الدار إلى ديوان الموارث الحشرية بعد وفاتها دون وارث . ذلك أن ديوان الموارث الحشرية تولى النظر فى شئون أموال الحشرين ، وهم الذين يتوفون بلا وارث شرعى (١) . ويبدو أن أولئك الحشرين كانوا يضيّقون بقوانين ذلك الديوان ، ويتنازلون فى حياتهم عما يمتلكون من عقار ثابت ، أو أموال منقولة ، بمختلف الوسائل الشرعية . وكان منشأ ذلك أن الناس اعتقدوا أن العقارات والأموال التى تؤول إلى ديوان الموارث الحشرية لا تصل إلى إيرادات ذلك الديوان ، وبالتالي لا تصرف فى وجوه الأوقاف والخيرات المقررة ، بل تذهب إلى جيوب الموظفين . ويؤيد ذلك الاحتمال قول النابلسى فى كتابه لمع القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية ، أنه إذا توفى حشرى ، وله أموال عند أشخاص متفرقين فى أقاليم الديار المصرية ، كانت عادة الديوان أن يهمل تلك الأموال كائنا ما يكون مقدارها ، لا استحالة تحصيلها . وهذا كلام يشتم منه على الأقل أن موظفى هذا الديوان كانوا يختبئون وراء هذه الاستحالة المزعومة ، ثم يجمعون تلك الأموال لأنفسهم على مر السنين (٢) .

ورثة أهمية ثانية لهذه الوثيقة ، وهى أنها توضح طريقة من طرق التصرف فى العقارات الخاصة بالوقف ، حتى لا تؤول إلى ديوان الموارث الحشرية ، إذ أن الوارد فى الحجة أن الدار المذكورة صارت من ممتلكات القاضى سديد الدين ، وأنه أوقفها بدوره على خطولوا معتقة أييه ، تنفع بها بالسكن والإسكان وقبض أجرتها ، مدة حياتها . فاذا توفيت خطولوا لم تذهب الدار إلى ديوان الموارث الحشرية ، بل تصبح وقفاً على ورثة القاضى من الإناث دون الذكور ، وهن فاطمة وخديجة وزينب وآسية ، وعلى عتيقة الست خطولوا المذكورة . وفى هذه الحالة يصبح لديوان الأحباس حق فى الإشراف

---

(١) انظر ابن ممانى : قوانين الدواوين ، ص ٣١٩ ، والفاشندى : صبح الأعشى فى صناعة الإنشا ، ج ٣ ، ص ٤٦٤ .

(٢) النابلسى : كتاب لمع القوانين المضية فى دواوين الديار المصرية ، ص ٥٤ ، نشر .

Claude Cahen & C. Becker ( Bulletin d'Etudes

Orientales, Tome XVI, Années 1958—1960, Damas 1961.)

على تلك الدار (١). وأهمية ثلاثة لهذه الوثيقة أنها تصف الطراز المعارى المنزلى فى العصر الأيوبى ، كما تشرح نوعاً من التوثيقات الشرعية والإشادات فى ذلك العصر (٢).

### نص الوثيقة :

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على [سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم] (٣) / أقرت خطلوا ابنة عبد الله ، الحرة ، الرومية الجنس ، المسلمة المرأة الكامل ، عتيقة القاضى الأجل الرئيس المحترم [الأمين زكى الدين] (٤) / أبى محمد عبد القوى بن القاضى الأجل المحترم الأمين أبى الفتوح نصر بن بقا ، مشارف (٥) رباع الأيتام بالقاهرة المحروسة كان رحمه الله عند شهوده طوعاً فى صحة / منها وجواز أمر وسلامة ، غير مكروه ولا مجبرة ولا جاهلة بما أقرت به فيه ، فى ليلة صباحها تاسع شعبان (٦) سنة تسع وأربعين وستمائة ، أنها ملكت / ولد معتقها المذكور ، القاضى الأجل ، الرئيس العدل المحترم

(١) انظر ابن مائى : نفس المرجع ، ص ٣٥٦ ، حاشية ١ ، وكذلك ،  
القرينى : المواعظ والاعتبار وذكر الخطط والآثار ، ج ٢ ، ص ٢٩٥ . (طبعة بولاق).

(٢) انظر عبد الطيف إبراهيم : التوثيقات الشرعية والإشادات ، سلسلة الوثائق التاريخية القومية ، العدد الثانى ، مجلة كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، مجلد ١٩ ، جزء ١ .

(٣) ما بين الحاضرتين ضائع فى الأصل ، ما عدا بقايا حروف غير واضحة ، ولعل المراد ما هنا .

(٤) المقصود بالمشارف الموظف المكلف بجمع المتحصلات المالية ، وطلب البيانات التفصيلية الكاملة ، من أية جهة من الجهات الضريبية التى تقع فى دائرة عمله . انظر

ابن مائى : نفس المرجع ، ص ٣٠٢ - ٣٠٣ ؛ النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب ، ج ٨ ، ص ٣٠٤ .

(٦) لى الأصل « شعبان » ، وسوف يذأب الناشر على تكميل الناقص من النقط . فيما يلى ، دون إشارة لذلك عموماً .

الأمين ،سيد الدين أبا محمد عبد الله بن القاضي الأجل الرئيس المحترم الأمين  
 زكى الدين / أبى محمد عبد القوى بن القاضي الأ [ جل المحترم ] (١) الأمير أبى  
 الفتوح نصر بن بقا ، ما ذكرت أنه لها ، وفى يدها وملكها وتصرفها ، وهو  
 جميع الدار / [ الآتى ] (٢) ذكرها ووصفها وتحديدتها فيه ، وهى بالقاهرة  
 المحروسة بحارة الروم السفلى (٣) ، بدرب يعرف بالحارث وعرف بالحجرى ،  
 وصفتها ... ٤ / الباب المربع عليه زوج أبواب، يدخل منه إلى دهليز مسقف  
 بقطع نخل ، علوه غير داخل فى هذا التملك ، وهو خارج عن حقوق هذه الدار ،  
 [ وينتهى الدهليز ] (٥) / المذكور، إلى باب مربع يدخل منه إلى دهليز [ بد ] باب  
 لطيف ، يتوصل منه إلى قاعة سفلى ، تشتمل على أربعة مخازن ، منها ثلاثة (٦)  
 بأبواب وذات (٨) المرتفعين المجاورين كل منهما غشيم (٨) وبينهما عمودان  
 رخاماً حاملان لضلع وبستل ، وفى الدهليز المذكور سلم معقود بالحجر ،  
 يصعد من عليه إلى باب مربع ، يصار منه إلى أربع طباق ... / ..... (١١)

- (١) ما بين الحاصرتين ضائع فى الأصل ، ما عدا بقايا حروف ، ولعل المراد ما هنا .  
 ولم تذكر كتب التراجم المبادلة شيئاً عن الأشخاص المذكورين فى هذه الوثيقة ، غير أنه  
 من المعروف أن سيد الدين الوارد هنا تولى وظيفة من وظائف القضاء .  
 (٢) انظر الحاشية السابقة .  
 (٣) ذكر المقرئ ( المواقظ والاعتبار ، ج ٢ ص ٨ ) أن حارة الروم انقسمت  
 إلى حارة الروم السفلى ، وحارة الروم العليا أو الجوانية .  
 (٤) موضع هذه النقطة عدة الفاعل ضائعة فى الأصل .  
 (٥) ما بين الحاصرتين ضائع فى الأصل ، ولعل المراد ما هنا  
 (٦) فى الأصل « ثلثة » ، بدون الألف الوسطى  
 (٧) الغشيم هنا الخشب الحام  
 Steingass : Persian—English Dictionary.  
 (٨) موضع هذه النقطة غير واضح فى الأصل .

ويحيط بجميع هذه الدار ويحصرها ويشتمل عليها [ وعلى ... ] (١) / حقوقها كلها ، حدود أربعة ، الحد الأول منها ، وهو القبلى ، ينتهى إلى دار تعرف بنجوم ..... (٢) [ والحد ] (٣) الثانى وهو البحرى ينتهى إلى / فندق يعرف بمخلف بن على الحلال ، ثم بورثته ، والحد الثالث ، وهو الشرقى ، ينتهى إلى دار تعرف بأبى القيم بدر واعلى بن دواس السيو فى [ وإلى الدرب ] (٤) / المقدم ذكره وفيه بابها ، والحد الرابع منها ، وهو الغربى ، ينتهى إلى الخشابين المعروفة بحارة الطوارق ، ويجاورها من هذا الحد دار تعرف بخليف بن عبيد [ ملك هذه الدار ] (٥) / بحدودها وحقوقها ومرافقها ، وأرضها وبنائها ، وسفلها وعلوها ، وما يعرف بها وينسب إليها من حقوقها كلها خلا علو الدهليز الأول المقدم ذكره أعلاه الخارج عن حقوق هذه الدار ، فإنه لم يدخل فى هذا التملك ملكا صحيحاً شرعياً ، يحيزه الشرع الشريف وتقتضيه أحكامه ، قبله القاضى العدل سديد الدين ، المقر له فيه من معتقد / أييه خطلوا المذكورة لنفسه قبولاً شرعياً ، وسلمت خطلوا المقررة المذكورة ، للقاضى العدل سديد الدين المقر له فيه ، الدار المقر بها فيه ، المحدودة فيه ، فتسلمها منها تسلم مثله لمثلها ، وصارت بيده [ كأمثاله ] (٦) / ، ومالا من ماله يتصرف فيها كيف شاء ، وذلك بعد اعترافهما بمعرفة هذه الدار المعرفة الشرعية النافية للجهالة ، وأنهما نظراها وأحاطا بها علماً وخبرة . ولما كان بتاريخ التاسع عشر من شعبان سنة تسع وأربعين وستائة ، أشهد القاضى الأجل العدل المحترم الأمين سديد الدين أبو محمد عبدالله

(١) ما بين الحاصرتين ضائع فى الأصل .

(٢) موضع هذه القنط بقاء حروف غير واضحة .

(٣) ما بين الحاصرتين ضائع فى الأصل .

(٤، ٥، ٦) ما بين الحاصرتين ضائع فى الأصل ما عدا بقاء حروف ، ولعل المراد ما هنا .

المقرر له فيه المذكور على نفسه شهوده طوعاً في [صححة] (١) منه وجواز  
أمر وسلامة ، أنه تصدق ووقف وحبس وحرّم وأبد ، ما هو له وفي يده  
وملكه ملكاً صحيحاً شرعياً ، ونظره حالة هذه الصدقة ، [وأحاط] (٢) به  
علماً وخبرة نافية للجهالة ، وهو جميع الدار الموصوفة المحدودة أعلاه [خلا  
علو الدهليز الأول] (٣) ، صدقة صحيحة شرعية ، موقوفه بحسبة محرمة / مؤبده ،  
لاتباع ولا توهب ولا تملك ولا تورث ولا ترهن ولا يبادل بها ، على معتقة  
أبيه خطلوا ابنة عبدالله ، الحرة الرومية الجنس المسلمة المذكورة / المملكة أعلاه ،  
مدة حياتها تستفّع بها بالسكن والإسكان وقبض أجرها أسوة أمثالها ، فإذا  
توفيت كان النصف والرابع ثمانية عشرة سهماً من أربعة وعشرين شاعماً  
من هذه الدار / المحدودة أعلاه ، خلا علو الدهليز الأول المستثنى منه أعلاه ،  
الخارج عن حقوق هذه الدار ، وقف على بنات هذا الواقف المذكور لصلبه  
الأربع خاصة / دون باقي أولاده ، وهن فاطمة وتدعى ست العيال ، البالغ ، وخديجة  
وتدعى ست الفقهاء ، العصر (٤) ، الشقيقتان اللتان رزقهما من زوجته  
نقيسة . . . (٥) وزينب السادسة العمر ، واسية الرابعة العمر ، الشقيقتان  
اللتان رزقهما مستولدته نزهة المولدة الجنس المسلمة ، بالسوية بينهن إن كن  
موجودات ، أو من كان منهم بالسوية بينهن ، فإن لم يكن منهن / إلا واحدة

(٢، ١) ما بين الحاصرتين ضائم في الأصل ، ما عدا بقايا حروف غير واضحة ، ولعل المراد

ما هنا .

(٣) ما بين الحاصرتين مكتوب بين السطرين .

(٤) العصر هي السيدة التي بلغت من العمر عشرين سنة ولم تنجب . المحيط .

(٥) موضع هذه النقطة ألفاظ غير واضحة في الأصل .

كان النصف والربع بكاملة لها ، فإن كن الأربع موجودات يوم ذاك وتوفيت احداهن ، عاد ما كان لها من النصف والربع لأخواتها الثلاث الباقيات بعدها فى قيد الحياة بال [سوية] (١) / بينهم مضافا لما هن من ذلك . فإن توفيت إحدى الثلاث عاد ما كان لها من ذلك ، لاختيها البائتين بعدها فى قيد الحياة بالسوية بينها مضافا لما لها من ذلك ، فإن توفيت إحداها / عاد ما كان لها لأختها الباقية بعدها فى قيد الحياة مضافا لما لها من ذلك ، تنتفع بذلك أيام حياتها ، فإذا توفيت ، [البت الرابعة ، ولم يبق منهم أحد] (٢) ، عاد ربع هذا الوقف وهو النصف والربع شائعاً من هذه الدار ، وقفا على أولاد هذا الوقف القاضى العدل سيد الدين المذكور ، الموجودين يوم ذاك ، ذكورا كانوا أو إناثا ، واحداً كان أو أكثر ، وعلى من يحدثه الله تعالى له من الأولاد ، ذكورا كانوا أو إناثا / واحداً كان أو أكثر ، بالسوية بين الجميع ، لازمة لذكر على أنثى . فمن توفى من أولاد هذا الوقف ، سواء كان له ولد أو لم يكن ، عاد نصيبه لأخوته أهل طبقته من أهل هذا الوقف / أولاد هذا الوقف بالسوية بينهم ، لازمة لذكر على أنثى ، يجرى الحال فيهم كذلك . فإذا لم يبق منهم إلا ولد واحد ، ذكرا كان أو أنثى ، عاد النصف والربع بكاملة له ، فإن لم يكن للواقف المذكور / يوم ذاك أولاد ذكور ولا إناث ، أو كانوا وانقرضوا على ماعين أعلاه ، وتوفى الآخر منهم ، ولم يبق منهم أحد ولا حمل يرجع بنسبه للواقف المذكور أعلاه ، عاد النصف والربع من هذه الدار ، وقف على أولاد أولاد هذا الوقف القاضى العدل سيد الدين المذكور ، الموجودين يوم ذاك ذكورا كانوا أو إناثا ، واحداً كان أو أكثر بالسوية بينهم ، لازمة لذكر / على أنثى ثم على أولادهم ، ثم على أولاد ، أولادهم ثم على أولاد أولادهم ، أبداً ماتوا الدوا وتناسلوا ، طبقة بعد طبقة ، وبطناً بعد بطن ، تحجب الطبقة العليا منهم الطبقة السفلى ، أبداً / ماتوا الدوا وتعاقبوا ، بالسوية بينهم ، لازمة

(١) ما بين الحاصرتين ضائع فى الأصل ، ولعل المراد ما هنا .

(٢) ما بين الحاصرتين مكتوب بين السطرين .

لذكر على انثى . على أن من توفي من أهل هذا الوقف ، ولم يكن له ولد ، ولا ولد ولد ، ولا أسفل من ذلك من ولد الولد ، عاد نصيبه لاخته أهل طبقته من أهل هذا الوقف بالسوية بينهم ، لامتزية لذكر على انثى ، سواء كان واحداً أو أكثر ، ذكراً كان أو أنثى ، يجرى الحال بينهم كذلك ، فإن لم يبق منهم إلا ولد واحد ، عاد النصف والربع بكمال له / أيام حياته . وإن لم يكن للواقف المذكور يوم ذاك أولاد ، ذكورا ولا إناثا ، أو كانوا وانقرضوا على ما عين أعلاه ، وتوفي الآخر منهم وانقرضوا بأسرهم ، ولم يبق منهم أحد ، ولا حمل يرجع / بنسبه لهذا الواقف من جهة أب وأم ، عاد النصف والربع من هذه الدار وقف على من يرجع لهذا الواقف بتعصيب بالسوية بينهم ، فإن لم يكن ، فعلى من يرجع إليه برحم بالسوية بينهم ، فإن لم يكن ، عاد النصف والربع من هذه الدار وقف على فقراء المسلمين حيث كانوا ، يتولى الناظر في هذا الوقف قبض مستغل (١) النصف والربع من هذه الدار ، وصرفه على الفقراء المذكورين على ما يراه / بحسب طاقته واجتهاده . والربع الباقي من هذه الدار ، وهو ستة أسهم من أربعة وعشرين سهماً شاءاً من جميعها ، وقف على حلم (٢) المولدة الجنس المسلمة ابنة عبد الله الحره ، عتيقة خطلوا المذكورة / المقره المملكة الموقوف عليها ، أولاً أيام حياتها تنفع بذلك بالسكن والإسكان وقبض الأجرة أسوة أمثالها أن كانت موجودة يوم ذاك ، فإن لم تكن موجودة يوم ذاك ، أو كانت / وتوفيت ، عاد الربع المذكور وفقاً على بنات القاضى العدل سيد الدين الواقف المذكور الأربع المذكورات أعلاه خاصة ، وهن فاطمة وتدعى ست العيال ، وخديجة وتدعى / ست الفقهاء ، وزينب السادسة العمر ، وآسية الرابعة العمر ، بالسوية بينهم ، إن كن موجودات يوم ذاك ، [ أو أحدهن ] (٣) مضافاً لما هن من ذلك على ما فصل أعلاه ، فإن لم تكن موجودات

(١) المستغل هو كل ما أغل من أرض أو غقار أو خانوت أو سوق . المقرئى :

السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج ١ ، ص ٧١ ، حاشية ٢ .

(٢) كذا في الأصل .

(٣) ما بين الحاصرتين مكتوب بين السطرين .



أو كن وانقرضن / على ما فصّل أعلاه ، عاد الربع المذكور وفقاً على أولاد  
 الواقف المذكور على ما فصل وبين أعلاه ، مضافاً لما لهم من ذلك فإن لم  
 يكونوا موجودين ، أو كانوا وانقرضوا على ما فصل وبين أعلاه ، عاد /  
 لربع المذكور وفقاً على أولاد أولاد هذا الواقف المذكور ، ثم على أولادهم ،  
 ثم على أولاد [أولاد] (١) أولادهم ، ثم على أولاد أولاد [أولاد] (٢) أولادهم  
 ونسلهم وعقبهم . على ما نص وشرح أعلاه ، مضافاً لما لهم من ذلك . فإن لم  
 يكن / لهذا الواقف يوم ذاك أولاد أولاد ، ولا وجد لهم نسل ولا عقب ،  
 أو كانوا وانقرضوا على ما فصل وبين أعلاه ، عاد الربع المذكور وقف على  
 من يرجع لهذا الواقف بتعصيب على ما بين ، أعلاه ، مضافاً لما لهم من ذلك ،  
 فإن لم يجد فعلى من يرجع إليه برحم مضافاً لما لهم من ذلك ، فإن لم يجد فعلى  
 فقراء المسلمين حيث كانوا على ما بين أعلاه ، مضافاً لما لهم من ذلك ، كل ذلك بين  
 الموقوف عليهم بالسوية / لامتزية لذكر على انثى خلا الفقراء ، فإن الناظر  
 في هذا الوقف يصرف مستغله عليهم يوم ذاك ، على ما يراه من تفضيل  
 ومساواة ، وإعطاء وحرمان ، وذلك جميعه خلا علو الدهليز الأول / من هذه  
 الدار ، الخارج عن حقوقها المستثنى منه أعلاه ، فإنه لم يدخل في هذا الوقف .  
 وذلك بعد البداية بعبارة هذه الدار الموقوفة المحدودة أعلاه ، ومرمتها وإصلاحها /  
 وما فيه الحفظ لعينها والنمو في أجزائها . وعلى أن الناظر في هذا الوقف يؤجره  
 سنه فما دونها ، ولا يدخل عقداً على عقد . وجعل الواقف المذكور القاضي  
 العدل / سيد الدين ، النظر له والولاية عليه لنفسه أيام حياته ، ثم من بعد  
 وفاته لولده لصلبه فتح الدين نصر الله ، إن كان موجوداً يوم ذاك ، فإن لم  
 يكن موجوداً كان النظر لولده / لصلبه أيضاً جمال الدين أحمد ، إن كان موجوداً  
 أيضاً يوم ذاك (٣) فإن لم يكن موجوداً كان النظر للبالغ الرشيد ... (٣) من أهل

(٢، ١) ما بين الحاصرين مكتوب بين السطرين .

(٣) موضع هذه النقط كلمة غير واضحة في الأصل

هذا الوقف، فإن لم يكن في أهل هذا الوقف بالغ رشيد ، كان النظر لحاكم المسلمين يوم ذاك بالقاهرة المحروسة، يولى ذلك من يراه من عدوله وأمنائه ، فإن بلغ من أهل هذا الوقف أحد وأنس رشده ، عاد النظر إليه / فإن عدم عاد النظر للحاكم المذكور ، يجرى الحال في ذلك كذلك إلى أن يرث الله سبحانه الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين، فقد تمت هذه الصدقة ووجبت، وصارت صدقة موقوفة محبسة محرمة مؤبدة جائزة ماضية لوجه الله تعالى وطلب ثوابه ، وابتغاء مرضاته، والقربة لديه وللذلقى عنده، لا تباع ولا توهب، ولا تملك ولا تورث، ولا ترهن ولا يناقل بها محفوظه / على شروطها، مسجلة على سبلها المذكورة في هذا الكتاب لا يوهنها اختلاف عصر ولا يبطلها تقادم عهد، كلما مرّ عليها زمان أكدها، وكلما أتى عليها أو انسددها، وكلما حللها محلل خرم، وكلما تأول فيها تناول تأكدت، وكلما قدح فيها قدح صحّت ووجبت، إلى أن يرث الله سبحانه الأرض ومن عليها، وهو خير الوارثين. فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه إن سميع علم (١). وقبلت خطوا الموقوف عليها أولاً هذه الصدقة قبولا شرعياً، ورفع هذا الواقف عن هذه الدار يملكه رفعا تاماً، ووضع عليها يد ولايته ، يتصرف في ذلك تصرف مثله في مثل ذلك، وبه شهد في التاريخ المعين أعلاه، وهو التاسع عشر من شعبان سنة تسع وأربعين وستائة / . . . . (٢)

أشهدنى القاضى	أشهدنى القاضى
الأجل	الأجل الرئيس العدل
المحترم الأمين	
الرئيس العدل	سيد الدين المملك الواقف وخطوا
الأمين سيد	المملكة الموقوف
الدين الواقف	عليها فيه أولاً بما نسب إليهما بأعليه
المذكور بذلك	فشهدت عليهما بذلك فى
كبيه أبو القاسم عبد المنعم	التاريخين المذكورين أعلاه المكتبتين فى
	العشر الأواسط من شعبان

(١) سورة البقرة ، آية ١٨١ .

(٢) موضع هذه النقط سطور غير واضحة القراءة .

سنة تسع وأربعين وستائة كتبه  
عبد الله بن الكامل  
في تاسع عشر شعبان  
سنة تسع وأربعين وستائة

أشهدنى القاضى الأجل الرئيس

العدل الأمين سديد الدين

الواقف المذكور بذلك

كتبه عبد الحق بن عيسى بن عمر فى

التاسع عشر من شعبان سنة

تسع وأربعين وستائة

أشهدنى القاضى الأجل الرئيس المحترم

العدل

الأمين سديد الدين المملك الواقف

وخطلوا المملكة

الموقوف عليها بما نسب إليهما بأعاليه

فى تاريخه

المذكورين أعلاه وهما ليلة تاسع شعبان

ونهار التاسع

عشر منه الذى من سنة تسع وأربعين

وستائة

كتبه عبد الصمد بن ثقيف

أشهدنى القاضى

اجل الرئيس

المحترم العدل الأمين

سديد الدين

الواقف المذكور

بذلك

كتبه محمد بن محمد

ابن خلكان

فى تاسع عشر

شعبان سنة

تسع وأربعين

وستائة

أشهدنى القاضى الأجل الرئيس المحترم العدل الأمين

سديد الدين المملك المقر له الواقف المذكور

وخطلوا المملكة المقررة الموقوف عليها ،  
بما نسب إليهما بأعاليه ، في تاريخيه المذكورين أعلاه  
وهما ليلة يسفر صباحها عن تاسع شعبان  
واليوم التاسع عشر من شعبان من سنة تسع  
وأربعين وستائة فشهدت عليهما بذلك  
كتبه عثمان بن علي بن يحيى  
وأشهد أن خطلوا المقررة المملكة المذكورة فيه  
مالكة لما ملكته إلى حين خروجه عن ملكها إلى ملك القاضي  
العدل سديد الدين ، وأشهد أن القاضي العدل سديد الدين  
مالك لما وقفه أعلاه  
كتبه عثمان بن علي بن يحيى (١)

---

(١) الخطوط المائلة الواردة في المتن للدلالة على أوائل السطور في الأصل ، وكذلك  
علامات الترقيم الحديثة والضبط ، كلها وسائل توضيحية من عمل الناشر لتسهيل القراءة  
والبحث . وبسر الناشر أن يشكر هنا د . عبد اللطيف إبراهيم لمراجعته هذه الوثيقة  
وتصحيحه عدداً من مواضع التصحيح بها .